

درر الحکام شرح مجلة الأحكام

@ 671 @ لِلْكَافِيلِ أَنْ يُجْبَرَ الْمُكَفُولُ عَنْهُ بِالتَّسْلِيمِ إِلَى
 الْمُكَفُولِ لَهُ وَالْحُضُورِ ، أَيْ أَنْزَهُ عَلَى الْمُكَفُولِ عَنْهُ أَنْ
 يَصْدَعَ لَتَكَافِيلِ إِسَافَهُ بِالتَّسْلِيمِ وَإِذَا لَمْ يَصْدَعْ
 لَتَكَافِيلِهِ وَلَمْ يَقْتَدِرْ الْكَافِيلُ عَلَى التَّسْلِيمِ يُرَاجِعُ الْحَاكِمَ
 فَيُعِينُهُ بِأَعْوَانِهِ وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ الْكَفَالَةُ بِأَمْرِ الْمُكَفُولِ
 عَنْهُ وَإِلَّا فَيُرْشِدُ الْمُكَفُولُ لَهُ إِلَى مَكَانِ الْمُكَفُولِ عَنْهُ
 وَيُخْلِي بَيْنَهُمَا (الْفَتْحُ ، الْهِنْدِيَّةُ) . وَيُفْهَمُ مِنْ إْطْلَاقِ
 حُكْمِ هَذِهِ الْمَادَّةِ أَنَّ الْكَفَالَةَ بِنَفْسِ أَحَدٍ لَيْسَ الْمُكَفُولُ
 لَهُ قَبْلَهُ شَيْءٌ صَحِيحٌ وَلَيْسَ لِذَلِكَ الشَّخْصِ أَنْ يَمْتَنِعَ عَنْ
 تَسْلِيمِهِ فِيمَا لَوْ بَيَّنَّ الْمُكَفُولُ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْزَهُ لَيْسَ لَهُ
 عَلَيْهِ شَيْءٌ وَالْوَاقِعُ أَنْزَهُ وَإِنْ عَدَّ إْجْبَارَ الْكَافِيلِ بِتَسْلِيمِ
 الْمُكَفُولِ بِهِ إِلَى الْمُكَفُولِ لَهُ وَهُوَ لَيْسَ لَهُ عَلَيْهِ حَقٌّ
 يَسْتَحِقُّهُ عَيْنًا فَالْكَفَالَةُ الْوَاقِعَةُ عَلَى زَعْمِ الطَّلَبِ إِنَّمَا
 تَكُونُ لِحَقٍّ يَلْزَمُ الْأَصِيلَ أَدَاؤُهُ . وَالْحُكْمُ فِي الْكَفَالَةِ
 الْمَالِيَّةِ عَلَى هَذَا الْمَنْوَالِ أَيْضًا وَهَذَا هُوَ : لَوْ قَالَ أَحَدٌ :
 أَنَا كَفِيلُ بَدِيْنٍ فُلَانٍ الَّذِي فِي ذِمَّةٍ فُلَانٍ وَأَنْزَكَرَ ذَلِكَ دَيْنَهُ
 وَلَمْ يَثْبُتْهُ عَلَيْهِ ذَلِكَ الشَّخْصُ وَخِلَافَ الْيَمِينِ عَلَى أَنْزَهُ
 لَيْسَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لِفُلَانٍ يُطَالِبُ الْكَافِيلُ بِالدَّيْنِ لِرْزَعْمِهِ وَجُودَ
 ذَلِكَ الدَّيْنِ ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَ الْفَرْعِ مَعَ عَدَمِ ثُبُوتِ الْأَصْلِ وَارِدٌ (
 الْهِنْدِيَّةُ بِإِضَاحٍ) . وَيَكُونُ الْكَافِيلُ مُجْبَرًا عَلَى تَسْلِيمِ
 الْمُكَفُولِ عَنْهُ كَمَا ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْمَادَّةِ بِطَلَبِ الطَّلَبِ . عَلَى
 أَنْزَهُ لِلْكَافِيلِ حَقٌّ بِالتَّسْلِيمِ بِدُونِ طَلَبٍ أَيْضًا . وَسَيُبيِّنُ
 الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَيْنِ التَّسْلِيمَيْنِ فِي الْمَادَّةِ (664) . - * * * *